

**الفعل التجاري المجرم في المجتمع الجزائري**  
**دراسة سوسيونسيقية لمضمون قانون مكافحة المضاربة المجرمة**

**The Criminalized Commercial Act in The Algerian Society**

**A Socio-Systemic Study of The Content Of The Legislation Against Illegal Speculation**

أ. سلمى بلحسن

أ. د. علي سموك

جامعة باجي مختار  
الجزائر

[haggiwissal5@gmail.com](mailto:haggiwissal5@gmail.com)

[najlaouinada2@gmail.com](mailto:najlaouinada2@gmail.com)



# الفعل التجاري المجرّم في المجتمع الجزائريّ

## دراسة سوسيوسقّيّة لمضمون قانون مكافحة المضاربة المجرّمة

أ. د. عليّ سموك - أ. سلمى بلحسن

### ملخص:

لايزال البحث في بنية الفعل التجاريّ المجرّم في المجتمع الجزائريّ يخضع من الناحية النّظريّة إلى مذهبيّة المعيارية القانونية العقابية، ومن الناحية الإمبريقية، يظلّ حبيس الأبنية المعرفيّة للوظيفية التبريريّة لأعطاب النّسق التجاريّ والتي كثيرا ما تُختزل في جشع التّجار وهوس النّدرّة اللّذين ينتابان المستهلك زمن الأزمات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائريّ ذو البنية الريعية.

إنّ توحيّ مقارنة سوسيوسقّيّة-نقدية يستدعي من الناحية الإستراتيجية الإبتمولوجية القطع مع المقاربات التبريريّة والعلاجية لأعطاب النّدرّة، وبالتالي فإنّ هذه المقاربة تمنح الباحث البديل الإستراتيجيّ المنهجيّ والنّظريّ والإجرائيّ لولوج أركيولوجيا إلى مضمون النّسق التّشريعيّ التجاريّ والسّياق المجتمعيّ الذي شُرّع فيه، والكشف عن هويّة المفاولة السياسيّة وأدّرعها المصلحية التي شرّعته. الكلمات المفاتيح: الفعل التجاريّ المجرّم، السّوسيوولوجيا النّسقية، المضاربة غير المشروعة، النّسق التّشريعيّ العقابيّ، الحقل الاجتماعيّ التجاريّ، السّياق المجتمعيّ.

### Abstract:

The researching into the structure of the criminalized commercial act in the Algerian society, is still theoretically subject to punitive legal standard, and empirically strapped in the cognitive structures of justificatory functionalism of the commercial system's defects, which are often reduced to the greed of merchants and the consumer's obsession with scarcity during economic crises of the Algerian economy with its rentier structure.

This research attempt, for a socio-systemic critical approach, calls -from a strategic epistemological standpoint- for a cut off with the approaches that justify scarcity's defects, then gives the researcher a strategic, methodological, theoretical and procedural alternative to access archeologically into the content of commercial legislative system and the societal context in which it was initiated, and to reveal the identity of the political enterprise and its arms that legitimized its punitive standard.

**Keywords:** The Criminalized Commercial Act- Systemic Sociology- Illegal Speculation- Punitive Legislative System- The Social and Commercial Field- The Societal Context.

## 1- مقدمة:

تأسست السوسولوجيا النسقية-التقديّة على المنحى الإستمولوجيّ الذي يفيد بأنّ الموضوع السوسولوجيّ ليس بالموضوع المُعطى أو الجاهز-مرّة واحدة- في الواقع الاجتماعيّ. وانطلاقاً من قناعة أنطولوجيّة مفادها: أنّ الواقع مبيّ ومشكّل من أفعال، وهندسة ظاهرة وخفيّة لشبكة المصالح المرتبطة بها، نسلم أنّه، يزخر بمواضيع اجتماعيّة مُعطاة بشكلٍ خامّ وممنوحة هكذا للجميع، وهو ما يمكن لكلّ أن يُبدي فيه الرأى انطلاقاً من بناء معرفيّ جمعيّ، يسمّيه بول باسكون *Paul Pascon* معرفة الحسّ المشترك، في حين أنّ الموضوع السوسولوجيّ هو بناء ذهنيّ ونظريّ ومفاهيميّ يعكس جملة الممارسات والتفاعلات والعلاقات والمؤسّسات، أو بالأحرى، الحقيقة الاجتماعيّة التي أنتجتها<sup>(1)</sup>. وتماهيا مع هذه الأطروحة، يؤكّد جورج بلاندي *Georges Balandier* أنّ حقيقة المجتمعات ليست ممثلة في الظاهرة أو ما نتوقّعه كظاهرة، بل إنّما تُعبّر عن ذاتها من خلال مستويين على الأقلّ:

• الأول: سطحيّ، ويتشكّل من البنيات الرسميّة.

• الثّاني: وهو الذي يسمح بتحديد الممارسات الاجتماعيّة المُعبّرة عن ديناميكيّة النّسق الاجتماعيّ. وفي ظلّ هذا التّوجّه الإستمولوجيّ، وجب القطع مع أشكال الواقع في خامّيته<sup>(2)</sup>، ومنه، تبدو لنا الدّراسة السوسيونسقية-التقديّة لقانون مكافحة المضاربة المُجرّمة من الإشكاليّات الوافدة-حديثاً- إلى الحقل المعرفيّ لسوسولوجيا الجريمة في ممارساتها البحثيّة الكيفيّة.

وتأسيساً على "الموقف البارديغمي" المنبني على أطروحة عدم حياديّة النّسق القانونيّ المُجرّم للفعل التجاريّ غير المشروع، حمل الباحث من النّاحية الإستراتيجيّة البحثيّة إلى ضرورة توخّي "مقاربة سوسيو نسقية-نقدية مرنة مُفتحة على بعض الممارسات البحثيّة للأركيولوجيا، ما استدعى أدوات وتقنيّات تحليل الدلالات ومضامين الغايات الصّريحّة والمُغيبّة في المعيار التجاريّ المُجرّم".

إنّ توخّي المسار السوسيونسقيّ-التقديّ بأجهزته المعرفيّة، من شأنه أن يحقّق شيئاً من الفهم لآليّة إنتاج النّسق القانونيّ المُجرّم للمضاربة غير المشروعة ومعايير تطبيقه في الواقع. لقد شكّلت "الأجهزة المعرفيّة للبارديغم البارسونزي" الذي يرتكز إلى مُصادرة: أنّ الفعل نسق<sup>(3)</sup> يتجلّى من النّاحية الإجرائيّة في تطبيق تقنية الجدولة المتقاطعة *Crosstablation Technique* أو ما يعرف بمخطّط *AGIL* من منطلق أنّ النّصّ القانونيّ، كفعل صادر عن إرادة جماعة أو مقابلة أخلاقيّة، كما وصفها "هوارد بيكر *H. Becker*" تهيمن على موارد معيّنة في الحقل الاجتماعيّ<sup>(4)</sup>.

يستدعي الاشتغال على قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة من النّاحية الإجرائيّة التّفكيك النّسقيّ للنّصّ إلى عناصر مفردة (مقولات، ألفاظ، تيمات) من منطلق أنّ القانون كخطاب يحمل دلالات هويّة المقابلة التي شرّعت المعيار العقابيّ. مرتبطة مصححياً بمراد الحقل التجاريّ الجزائريّ.

## 2- أولاً: الأشكلة وأسئلة التأسيس:

حتى يتسنى الفهم السوسولوجي لبنية نسق المضاربة المُجرّمة، يجب أن نحيط نظرياً وإبستمولوجياً بهندسة الممارسة التجارية وتاريخ تشكيلها -واقعيًا ومخياليًا- والذي يحدّد بدوره المنطق الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع الجزائري.

إنّ التحوّلات الاقتصادية وما خلفته من تصدّعات في الحقل الاجتماعي، ارتكست آثارها السيكلوجية في العقل الجمعي وحددت تمثلاته<sup>(5)</sup>، ودفعت الأزمة التي حلتّ بالحقل التجاري الجزائري سنة 2011 عقب الارتفاع المفاجئ للأسعار وندرة بعض المنتجات الأساسية، والتي أرجعها بعض الملاحظين إلى خلفيّة بنيوية<sup>(6)</sup> تعكس هويّة المقاول السياسيّة المهيمنة وغاياتها المصلحيّة، وهذا ما أكدّ عليه مصطفى بوشاشي\* واصفاً تلك الأوضاع بأنّها أعمق من مجرد أزمة ندرة وارتفاع في الأسعار، بل هي "أزمة نظام سياسي جزائري"<sup>(7)</sup> يفتقد البعد الاستشراقي في إدارة الموارد والأزمات. ومنه، أضحى الاقتصاد الطّفيليّ الحاضر للممارسة التجارية غير المشروعة تحت وطأة ضغط الفئات الهشة -التي اكتسحت الشّارع احتجاجاً على وضعها المزري- وسارعت السّلطة التنفيذيّة إلى طرح البديل التشريعيّ رقم 15/21 المؤرّخ في 29 ديسمبر 2021 المتعلّق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

دفعت إكراهات السّياق المجتمعيّ المفعم بأفعال احتجاجيّة متطرّفة ترفض كلّ أبنية الواقع في راهنتها المأزومة إلى إعادة النّظر في البناء المعياريّ للممارسة التجاريّة، وتأسيساً على "الموقف البارادغمي وتبريراته الإبستمولوجيّة" تمّ تأسيس مشروعنا البحثيّ على "سؤال فرضي" أردناه أن يشكّل "البنية التّحتيّة لتفرّعات الإستشكال" وتمّت صياغته كالتّالي: ما هو المكوّن الهويّاتيّ للمقاول السياسيّة التي شرّعت البديل التشريعيّ المجرّم للمضاربة غير المشروعة في المجتمع الجزائريّ؟

ومنه تمّ اشتقاق تفرّعاته كالتّالي:

- الأوّل: ما هي السّياقات التّاريخيّة التي تشكّل فيها المخيال التجاريّ الجزائريّ؟
- الثّاني: ما هي تمظهرات الأنوميا التجاريّة في المجتمع الجزائريّ؟
- الثّالث: كيف تمّ إعادة تشكيل البديل التشريعيّ المجرّم للمضاربة غير المشروعة في المجتمع الجزائريّ؟

## 3- ثانياً: الجهاز المفهوميّ والموقف الإبستمولوجيّ:

نقدراً أنّ التّوجّه النظريّ السّوسيو-نسقيّ يمنح الباحث الكيفيّات والأدوات الأركيولوجيّة للكشف عن الأنساق الخفيّة للنّص القانوني المجرّم للمضاربة غير المشروعة، بعيداً عن التّأويلات ذات الاستعمال الإيديولوجيّ أو الأداتيّ الموظّفتين في المعجميّة القانونيّة لعلم العقاب.

\* رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

- 1/ الفعل التجاري المُجرّم: نُقدّر إبستمولوجيًا واشتغالًا، الفعل التجاري المُجرّم، بأنه كلّ عمل أو فعل تجاريّ، ينشط -فاعله- خارج المعايير الأخلاقية والقانونية للممارسة التجارية.
- 2/ السوسيوولوجيا النَّسقية: نتبّى نظريًا واشتغالًا، أدوات التحليل والحفر الأركيولوجي التي تمكّن من الولوج إلى العناصر المُشكّلة للبناء القانوني المُجرّم للمضاربة غير المشروعة، و ما يتضمّن من أفعال وإستراتيجيات و هندسة المصالح<sup>(8)</sup>.
- 3/ المضاربة غير المشروعة: وفقا لمذهبية المعيارية القانونية العقابية، نقدّر إبستمولوجيًا أنّها تؤسّر معياريًا إلى تواجد كلّ فاعل أو ممارس لنشاط تجاريّ\* خارج الأطر القانونية المؤطرة للممارسة التجارية - المحددة في مدوّنة القانون التجاري الساري- وما ينجز عنها من حالات الندرة وارتفاع الأسعار واحتكار السلع بغرض تحقيق أرباح غير مستحقة قانونًا، والتي تنصّ على عدم شرعيّتها المدوّنة عينها.
- 4/ النَّسق التّشريعيّ العقابيّ: نتبّى نظريًا واشتغالًا دلالات ومضامين النَّسق العقابيّ الواردة في التّشريع العقابيّ الجزائريّ المستندة على سيكولوجية منع الجريمة<sup>(9)</sup>.
- 5/ الحقل الاجتماعيّ التجاريّ: يشكّل السّوق بمختلف فواعله الاقتصاديّين وموارده وقيمه القابلة للتّبادل حقلًا اجتماعيًا صراعياً تخضع فيه الغلبة إلى منطق قوّة المال<sup>(10)</sup>، كما يرتبط مصلحيًا بطبيعة السّلطة وأفعالها على مستوى المجتمع الكليّ<sup>(11)</sup>.
- 6/ السّياق المجتمعيّ: نقدّر بأنّه يتمظهر في "جملة الصّيرورات المجتمعية التي تشكّلت فيها بنية النَّسق القانونيّ في أبعاده: الاجتماعيّة، الثقافيّة، الاقتصاديّة، التّاريخيّة، السياسيّة<sup>(12)</sup>.

#### 4- ثالثًا: الإستراتيجية المنهجية ومتطلّباتها الإجرائية:

مع بداية سبعينيات القرن الماضي، بدأت سوسيوولوجيا الجريمة تقطع إبستمولوجيًا مع الممارسات البحثية الكلاسيكية المُشعبة بالمذهبية القانونية، حيث شرعت الجماعة العلميّة في التّأسيس لسوسيوولوجيا بديلة تتّجه تدريجيًا نحو المقاربات الكيفية على شاكلة "دراسة المحتوى والتحليل الدلاليّ للنّصّ القانونيّ وأليات تشريعه"، وبنجز ذلك بتوحيّ مسارسوسيو-نقديّ يُمكن الباحث من استنتاج المضامين الإيديولوجية والسّلطوية والمصلحية لهذه القوانين من حيث التّأسيس وكيفيات التّطبيق<sup>(13)</sup>.

وتأسيسا على منطلقات البحث الإبستمولوجية والمنهجية، ارتأينا توحيّ المقاربة المنهجية النَّسقية للقانون والتّشريع باعتبارها الأنسب للولوج إلى مكّونات النَّسق الخفية والسّياقات المجتمعية والتّاريخية التي شكّلتها أو أعادت تشكيلها.

1/ متطلّبات التحليل النَّسقيّ: ويستدعي في البدء الكشف وتوصيف التّالي:

\* مستمدّ من أحكام (المادة 01) من القانون رقم 02/04 المؤرّخ في: 23 يونيو 2004، المحدّد للقواعد المطبّقة على الممارسات التجارية، المعدّل والمتمم.

أ/ الجانب البنائي (الهيكلية): كل نسق له حيز مكاني يشغله وفاعلون داخله.

ب/ الجانب الوظيفي: ويشير إلى الدور الذي يؤديه النسق حتى تكتمل بنيته.

ج/ الجانب التاريخي: ويرتبط بالسياقات التي تشكل فيها النسق (14).

2/ متطلبات التحليل النسقي: وتستدعي من الناحية الإجرائية التالي:

### أ/ الترميز الافتتاحي *Open Coding*

يُنجز الباحث الكيفي الترميز الافتتاحي أثناء مروره الأولي بالمعطيات التي جمعها في البدء، وذلك بأن:

- يُفتح النصّ وتُعرض الأفكار والمعاني التي يتضمّنها.
- تقسم المعطيات إلى أجزاء متميزة، يتمّ فحصها عن قرب ومقارنتها من أجل تحديد التشابهات والفروق، وتُجمع كلّ الأحداث والعمليات والمواضيع والأفعال/ التفاعلات التي تبدو متشابهة مفهوميًا من حيث الطبيعة أو ترتبط بمعنى واحد ضمن مفاهيم أكثر تجريدًا تسمى -المقولات- (15)\*

- الشّروط السببية: لكلّ مقولة شروط سببية أنشأتها.
- السّياق: تحليل الخصائص البنيوية التي تندرج ضمنها المقولة على شاكلة المعرفة بالعناصر التالية: (الزّاهن وأحداثه، الماضي وأحداثه، المكان، الثقافة، الوضع الاقتصادي والتكنولوجي).

- إستراتيجيات الفاعل/ التفاعل: الأفعال التي يقوم بها الأفراد في علاقتهم بالمقولة (16).
- ب/ ترميز المعطيات في المقاربات الكيفية: يتطلّب الترميز إجراءات لتحديد الخصائص الجوهرية والعلاقات التي تتناسب و المواد الوصفية وتوصيفها، على النحو التالي (17):

- تنظيم المعطيات الخام في تيمات (جملة الأفكار المتكررة).
- إدماجها في مقولات (مفاهيم).
- تركيب هذه المقولات في بناءات نظرية (18) مع الالتزام النظري الموجّه للبحث وأسئلته الخاصة (19).

3/ المبتغى من التحليل النسقي: يستدعي المبتغى من التحليل النسقي لقانون مكافحة المضاربة المجرّمة رقم 15/21 المؤرخ في: 29 ديسمبر 2021 في المقام الأول:

أ- استحضار البيئة التي صدر فيها النصّ.

1- المصالح المهيمنة -2/ حيثيات الإصدار-3/ صاحب النصّ (مُنتج النصّ).

\* هي تركيب لمجموعة من الرموز التي تشترك في خصائص معيّنة، يتوقّف اختيارها على أساس التوجّه النظري المؤطر لأسئلة البحث وأهدافه الخاصة، أنظر: (أحجيج فزة، 2019: 168)

ب- المقاصد: -1/ المقاصد الاجتماعية -2/ المقاصد الاقتصادية -3/ المقاصد السياسية.

-4/ المقاصد الإيديولوجية -5/ المقاصد الغائبة أو المغيبة<sup>(20)</sup>.

4/ شبكة الاشتغال النَّسقيّ على مضمون قانون مكافحة المضاربة المُجرّمة:

أ/ السِّياق *Le Contexte* الَّذي صدر فيه النَّصّ البديل مقارنة بسياق النَّصّ السَّابق.

ب/ النَّصّ الجديد من النَّاحية المعماريّة والهندسيّة ويتضمّن:

-1/ النَّسق البنائيّ -2/ النَّسق الوظيفيّ -3/ النَّسق التَّسلسليّ.

ج/ الخلفيات النَّسقيّة الدَّافعة لتعديل -جزء أو كلِّ النَّصّ- المتعلّق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

د/ نمذجة *TYPLOGIE* الأشكال التجاريّة المُجرّمة والعقوبات المرتبطة بها مع المقارنة بالنَّصّ السَّابق.

هـ/ نمذجة الأنساق الظَّاهرة في شكل النَّصّ من قبيل:

-1/ النَّسق التَّنظيميّ -2/ النَّسق الاجتماعيّ والقيميّ -3/ النَّسق الوظيفيّ -4/ النَّسق العقابيّ.

و/ الأنساق الخفيّة للنَّصّ و أبعادها على شاكلة:

-1/ النَّسق الاجتماعيّ -2/ النَّسق السياسيّ -3/ النَّسق العقابيّ -4/ النَّسق الإستراتيجيّ.

ز/ تحديد هويّة المقاوله وإستراتيجياتها وممارساتها في الحقل الاجتماعيّ التجاريّ الجزائريّ.

رابعا: الخلفية النَّظريّة والموقف البارديغميّ *La Position Paradigmatique*

1/ منطلقات السّوسولوجيا النَّسقيّة

تستند السّوسولوجيا النَّسقيّة إلى باراديغم مفاده: المجتمع نسق كَلّيّ يضمّ مجموعة من الأنساق الفرعيّة (النَّسق السياسيّ، الاقتصاديّ، القانونيّ)، وعند حدوث خلل في أيّ نسق من الأنساق الفرعيّة، ينعكس على توازن البناء الكَلّيّ لتتشكّل الجريمة إحدى مظهراته الكبرى<sup>(21)</sup>.

يلحظ المتفحص للمصادرة التي تأسّس عليها القانون المُجرّم للمضاربة غير المشروعة أنّها ذات حمولة رقابية وعقابية تكشف هويّة منتج النَّصّ، وبناء على "الموقف البارديغميّ البارسونزيّ" تمّ تأسيس الإستشكال كالتّالي:

"لماذا يستخدم الفاعل هذا الفعل؟ وأيّة غاية يريد؟ وما هو النّمودج المعياريّ المعتمد لتحقيق الأهداف والوسائل ذات العلاقة؟"<sup>(22)</sup>.

2/ تقنية الجدولة المتقاطعة عند تالكوت بارسونز

يُحدّد "بارسونز" شروط استمرار النَّسق بتوقّر -ضرورته الوظيفيّة- التي يتمّ الكشف عنها إجرائيا بتطبيق مخطّط *AGIL* الَّذي يبني على عناصر المعادلة التّالية:

- التكيّف *Adaptation*: يستخدم النَّسق مجموعة من التفاعلات لتحقيق التكيّف مع البيئة الخارجيّة.

- تحقيق الهدف *Goal Attainment*: يتعلّق الأمر بحالة إنجاز الهدف المُسَطَّر -الاندماج *Integration*- ويتحقّق فيه التّوافق بين النّسق والفاعل ينفيه.

- الكمون *La Tentpattern Maintenance*: بمقتضاه تتحدّد وظيفيّة النّسق القانوني من عدمه (23).

### 3/ تحليل السيروورات النّسقيّة

وتسمح بالتمييز بين أربع مستويات من التحليل:

- أ- المستوى الاقتصادي: ويؤشّر إلى مدى تحقيق الفعاليّة الاقتصاديّة.
- ب- المستوى السياسي: ويؤشّر إلى تباين الأدوار وتراتبها والقدرة على امتلاك موارد السّلطة.
- ج- المستوى الاجتماعي: ويؤشّر إلى إستراتيجيّات الرّقابة وتنظيم ردّة فعل المجتمع.
- د- المستوى الثقافي: ويؤشّر إلى المكوّنين القيميّ والمعرفيّ وتوظيفهما في التأسيس للمعيار العقابي (24).

## 5- خامسا: مراحل تشكّل المخيال التجاريّ الجزائريّ:

يستدعي الحديث عن الممارسة التجاريّة في المجتمع الجزائريّ إبستمولوجيا الرّجوع إلى الأنموذج التجاريّ الأوّل الذي ساهم في تشكيل نسقه المخياليّ ومدى ارتباطه بالرهان التجاريّ والذي يمكن تحديد سياقاته في التّالي:

### 1/ الممارسة التجاريّة في الحقبة العثمانيّة

تميّزت هذه الفترة بنمط اقتصاديّ، غلب عليه النّشاط التجاريّ بين القبائل والأقاليم تحت الرّقابة المباشرة للحاكم المحليّ، ممثّل الخليفة العثمانيّ (25)، وقد شهدت الحماية العثمانيّة إكراهات جبائيّة وإداريّة دفعت التّجار الجزائريّين، المتواجدين تحت وطأة الهشاشة وأشكال التّعسف عند جمع الخراج والأنوات، إلى النّشاط خارج الحقل التجاريّ العثمانيّ بتوحيّ نظام المقايضة غير المرثيّة.

### 2/ الممارسة التجاريّة في الحقبة الكولونياليّة

كرّست الهيمنة الكولونياليّة الفرنسيّة منطلقا تجاريّا قائما على المعاملات النّقديّة تحت مبرر "أنّ النّقد الفرنسيّ عملة رسميّة لا يمكن رفض تداولها" (26)، وقد كان فرض منطق المعادلة النّقديّة الكولونياليّة من الأدوات لتعزيز مشروعه الإستيطانيّ، وهو ما فاقم من الهشاشة الاقتصاديّة لأغلب الجزائريّين ودفعهم إلى النّشاط خارج المعيار التجاريّ الكولونياليّ، ومع تعاظم إكراهات الإدارة الكولونياليّة حول التّجار الجزائريّون وضعيهم اللّامعياريّة إلى حالة نضاليّة لمناوئة المحتل (27).

### 3/ الممارسة التجاريّة في دولة الاستقلال

لقد كان لإعلان دولة الاستقلال سنة 1962 إيذانا بنهاية الهيمنة السياسيّة الفرنسيّة، إلّا أنّ التّبعيّة الاقتصاديّة ظلّت قائمة وهي تشكّل 85% من مجموع الموارد التجاريّة وتخضع لدوائر الاحتكار التجاريّ الرّأسماليّ للمستعمر السّابق، ما حمل العصبية التي استولت على الحكم غداة استرجاع السّيادة الوطنيّة



إلى تبني نظرية القطع المعرفي والإستراتيجي مع الأنموذج التجاري الكولونيالي والتأسيس لنسق تجاري بديل يرتكن إلى مبادئ الدولة المقاوله في خيارها الاقتصادي والرأعية في خيارها الاجتماعي، وعلى مدار عقود من تطبيق هذا التوجه، لم يكف أنه لم يحقق معظم أهدافه بل عزز موارد الحقل التجاري الطفيلي بفاعلين جدد أحكموا سيطرتهم على أدوات القرار الاقتصادي والسياسي لاحقاً<sup>(28)</sup>.

لقد شكّل الأمر 08-95<sup>(29)</sup> والقانون رقم 15/90 المُجرّمان للمضاربة غير المشروعة<sup>(30)</sup> لحظة تحوّل تاريخية اتّجاه إعادة التّنظيم البيروقراطي للممارسة التجارية، وفي السياق ذاته ظلّ المعيش اليومي لأغلب الجزائريين مأزوماً بسبب استمرار نفس المقاربات "العلاجية الفجة".

سادساً: في سوسيولوجيا المضاربة بين المشروعية والتّجريم

لقد شكّل القطع مع الممارسات البحثية ذات البعد التّركمي الموهلة في "يقينيات لعبة الإحصاء" أو تلك المنخرطة في "مصادرات قانون العقوبات" الخيار الإستمولوجي الأول، أمّا الخيار الثاني فقد أردناه أركيولوجيا لبنية النسق القانوني، كنسق اجتماعي أنتجته جماعة اجتماعية، ليؤدّي وظيفة في الحقل الاجتماعي. وتأسيساً على هذا المنحى الإستمولوجي، نقدّر: أنّ كلّ نسق تشريعي يرتبط سلطويًا ومصالحياً بهوية المقاوله التي شرّعته. ومن ثمة، نسلم أنّ البديل التشريعي رقم 15/21 المؤرخ في: 29 ديسمبر 2021، أريد له أن يحقق نفس الأهداف بآلية تشريعية؛ في ظاهرها تبدو مبتكرة وفي مضامينها تنتهي إلى نفس الغايات القديمة، مادام الفريق المشرّع منخرطاً في نفس النسق المعرفي والإيديولوجي للعصبة البائدة، وبذلك أعيدت مأسسة نفس المفاهيم والتّعريفات بأركانها المرتبطة بالأرتدوكسية العقابية ذات البعد القمعي والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- الركن الشرعي: يرتبط بالصفة غير المشروعة للفعل والتي يستمدّها من النصّ القانوني. وفي هذا الإطار، حدّد المشرّع الجزائري الممارسات غير المشروعة وفقاً لأحكام القانون رقم 15/21 والمعرفة في أحكام المواد: 12، 13، 14، 15<sup>(31)</sup>.

ب- الركن المعنوي: يرى أنّ جريمة المضاربة غير المشروعة جريمة عمدية تصدر عن إرادة الجاني<sup>(32)</sup> من قبيل: التأثير في رفع الأسعار وتحقيق الربح خارج المعيارية التنافسية المحددة قانوناً.

ج- الركن المادي: ويتحقّق على النحو الذي تضمّنه نصّ المادة 02 من القانون رقم 15/21 الذي يفصّل القول في الأركان المادية للسلوك التجاري المُجرّم<sup>(33)</sup>، وعليه، شكّل المعيار القمعي الآلية الوحيدة لإعادة التّوازن للنسق التجاري المختلّ وهو ما دفع أغلب الفاعلين في الحقل التجاري إلى الالتحاق بشبكات الاقتصاد الطفيلي الذي ما إنفك يتعاظم دوره وتأثيره في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، ويمكن توصيف هذه الحالة بالأنوميا التجارية *ANOMIE* التي تجلّت ظواهرها في: الندرة وتضخم الأسعار والاحتكار.

د- السياق المجتمعي الذي أنتج فيه التشريع التجاري المأزوم: يفرض تتبّع السياق المجتمعي الذي أنتج فيه النصّ القانوني رقم 15-90 المؤرخ في: 14 يوليو 1990 المتعلّق بمكافحة المضاربة غير المشروعة على

الباحث ضرورة الحفر في تشكيلة الواقع المأزوم المرتبط تاريخياً بالعقد الأخير من القرن الماضي، وفيه حاولت العصابة المهيمنة إعادة تشكيل الحقل التجاري وفق توجهات اقتصاد السوق -المفروضة- من طرف صندوق النقد الدولي لتصطدم هذه الإستراتيجية -البديلة- بواقع مجتمعي لم تهيأ له الأدوات الثقافية والمعرفية المناسبة لإنجاز القطع الذي مع الأنساق المعرفية والقوالب الإيديولوجية التي كرسها اقتصاد الربح.

هـ- ضغط الإحصاء ومؤشرات الأنوميا التجارية

**الجدول رقم: 01 - جرائم المضاربة غير المشروعة (الثلاثي الرابع من سنة 2022)**

عدد الأشخاص المدانين	الشهر
10	من 10 إلى 13 أكتوبر 2022
98	من 16 إلى 20 أكتوبر 2022
78	من 23 إلى 27 أكتوبر 2022
38	من 03 إلى 30 نوفمبر 2022
65	من 20 إلى 24 نوفمبر 2022

\*المصدر: الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية

تعكس المعطيات الواردة في الجدول -رغم عدم تمثيلها للواقع المأزوم- هوية المقاولات المعرفية التي أنتجته، فخلال الفترة الممتدة بين 16 و20 أكتوبر 2022 تم سجن 98 شخصا، ليشهد مؤشر عدد المدانين بعقوبة السجن تراجعا طفيفا مع بداية نوفمبر من نفس السنة بإدانة 38 شخصا بعقوبات سالبة للحرية، ليعاود الارتفاع إلى 65 مدانا خلال الفترة بين 20 و24 نوفمبر 2022 بعقوبة السجن، تراوحت مددها بين 5 و10 سنوات مرفوقة بغرامات مالية وإكراهات إدارية. يناقض هذا المعطى الرقمي -المأذون تداوله في التقارير الرسمية والإعلامية- الوقع المأزوم ويغيبه لاعتبارات مرتبطة مصلحياً بعصب المضاربة<sup>(34)</sup>.

لم تكن العقوبات المقررة لمركبي جريمة المضاربة غير المشروعة، وفقا لأحكام القانون رقم 15/90 المؤرخ في: 14 يونيو 1990 بالقدر الكافي من الفعالية الرادعة للأفعال الإجرامية، الأمر الذي دفع بالمقاولات التشريعية لسنّ البديل التشريعي رقم 15/21 المؤرخ في: 29 ديسمبر 2021. وبعد أزيد من سنة ونيف من

صدوره، ظلّ مؤشّر الممارسات الإجرامية في منحى تصاعديّ، أكّده دلالات الجدول رقم 01، ما دفع إلى التساؤل حول كيفية إعادة تشكيله؟

## 6- سابعاً: التشريع البديل وإعادة تشكيل الحقل التجاري:

تتيح السوسولوجيا النسقية بأدواتها النظرية والمنهجية والإجرائية الولوج الأركيولوجي إلى تفكيك تشكيلة النسق العقابي، ومن ثمّ، إمتلاك القدرة على توصيف إستراتيجيات الفاعلين في الحقل التجاري، كما تمنح هذه المقاربة في مرحلة ثانية إمكانية رسم هندسة الموارد والقيم المتاحة للتداول في إطار المعيار التشريعي البديل الذي فرضته العصب الوافدة إلى سدة الحكم وأدرعها المالية والسياسية التي نشأت ونمت في الأنساق الخفية لاقتصاد الربح على مراحل العقود الثلاثة الأخيرة.

### 1/ السياق المجتمعي المتحوّل والفاعلون فيه

لقد أراد الفاعلون المؤسسون لحراك فبراير 2019 إنجاز قطيعتين إستراتيجيتين أساسيتين:

- الأولى: القطع مع المديونية التاريخية التي كرّسها جيل ثورة التحرير.

- الثانية: القطع مع شرعية الأمر الواقع التي أراد تكريدها رجالات الإقتصاد الطفيلي.

ولإشباع نهم المطالبين بتغيير النسق السياسي المفكك، تماهت العصب المهيمنة على أدوات السلطة الفعلية مع مطالب المحتجين المطالبين بالتغيير الجذري لبنية النسق السياسي السائد، حيث استعملت إستراتيجية الانتخابات كآلية للانسجام مع متطلبات السياق المحلي والدولي، درءاً لإكراهات المنظّمات الحقوقية المناوئة للعصب الحاكمة وممارساتها العالم-ثالثية.

رفع تغيير رأس هرم السلطة التنفيذية، بإجراء إنتخابات رئاسية في: 2019/12/12، من حجم الإنتظارات وذلك بتحقيق بعض ممّا جاء في خطاب الظفر بالسلطة وما توقّره للحائز عليها من موارد مادية ورمزية، إلا أنّ طبيعة السلطة السياسية في الجزائر ذات خصيصة سوسيو-أنثروبولوجية تلعب فيها المكونات: القبلية والمالية المرتبطة بالإقتصاد الطفيلي وأدوات البيروقراطية المركزية، الدور الحاسم في تحديد مخرجات اللعبة السياسية، وهذا ما ذهب إليه "عدي الهوّاري" في توصيفه لعقلها الباطن وسلوكياتها-التي أضحت مألوفة عند كلّ حدث سياسي أو موعد إنتخابي- وتضمن السلطة-بوصفها أداة لإمتلاك شرعيّ التنظيم والعنف اللتين تمّ تحديدهما منذ الاستقلال كغاييتين لاكوسيلتين لترقية العمل السياسي أو تقديم مقاربات- الانفتاح على الإنتظارات الحقيقية<sup>(35)</sup>، وقد أعادت الإنتخابات التشريعية التي حدثت في 2021/6/12 إنتاج نفس العصب بقوالها الإيديولوجية المألوفة.

ووفاء لنفس الأطروحات الكلاسيكية لطبيعة نسق الحكم في الجزائر، تمّت تزكية القانون رقم 15/21 المؤرخ في: 2021/12/29 المتعلّق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، وفي خضم تحولات السياق تنازلت الهيئة التشريعية عن أدواتها التيابية لصالح الجهاز التنفيذي ليكرّس نفس هندسة المصالح بتزكيته تعديلات شكلية طالت المادة 172 من قانون العقوبات بإضافة فقرة تضمّنت تشديد العقوبة لتصل إلى السجن المؤبد<sup>(36)</sup>.

## 2/ الثابت والمتحول في البديل التشريعي

## أ/ التحليل الشكلي

صدر القانون التجاري رقم 15/21 المؤرخ في: 21 ديسمبر 2021 والمتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة عن إرادة السلطة التنفيذية، وتمت تركيبته من طرف البرلمان في زمن قياسي وهيكلته معماريًا في 25 مادة رتبّت نسقيًا في خمس فصول تفصيلية.

لقد اعتمد المشرع على الأسلوب المباشر في عرضه للنص، موظفًا المصطلحات الاقتصادية الأكثر تداولًا في معجمية الحقل المعرفي التجاري دون أن يقطع مع لعبه اللغوي المعهود من خلال توظيفه مفردات على شاكلة "دحض" المتضمنة في المادة 04 من الفصل الثاني<sup>(37)</sup> والتي تحمل أكثر من حمولة لغوية واجتماعية، يضاف إليها الإنزلاق المعرفي المتضمن في عبارة الحد من المضاربة غير المشروعة ما يؤشر بالنتيجة على الخصائص الإدراكية للمشرع الجزائري والتي يمكن تحديدها في الآتي:

1- جهل المشرع بخصوصية الظاهرة الإجرامية كظاهرة عادية مواكبة لدينامكية الحياة الاجتماعية.

2- الحمولة "الأمنية- القمعية" تظلّ الأداة الوحيدة لتصويب الخلل الذي يصيب المعيار التجاري.

## ب/ التحليل الموضوعي

جدول رقم 02: - التحليل الموضوعي لقانون 15/21

<p>- تخزين- إخفاء- ترويج أنباء كاذبة أو مغرضة عمدًا- اضطراب في التّموين- رفع مصطنع للأسعار أو خفضه- الحدّ- المنع- فرض آليات الرّقابة- اليقظة- إستراتيجيات الرّصد المبكر- تحليل الوضعية- الإجراءات.</p>	<p><u>1- المعطيات الخامة</u></p>
<p>- بنية الفعل- فعل المضاربة المجرّمة- ضباط الشرطة القضائية وأعاونها- أعوان مصالح إدارة الجباية- أعوان الإدارة المكلفة بالتجارة- النيابة العامة- الجمعيات الوطنية.</p>	<p><u>2- الرّمز</u></p>
<p>- أنماط الرّقابة الاجتماعية- ميكانزمات حفظ التّوازن الاجتماعي داخل السّوق كفضاء اجتماعي. - المضاربة المجرّمة كنسق معقد يضمّ مجموعة من الفاعلين تربطهم علاقات مصلحة في الحقل التجاري. - الثقافة الاستهلاكية- الترشيد- التوعية- عقلنة الاستهلاك- علاقات القوة وحيازة المكانة والقدرة على التحريف والتّحديد والتّسمية- وسائل تحقيق الأهداف- أدوات المنافسة التجارية المعيارية.</p>	<p><u>3- المقولات</u></p>

جدول رقم 03: - ترانبيّة الألفاظ الأساسيّة ودلالاتها الحقلية

اللفظ	دلالته الحقلية
1- النّدرَة	- النّدرَة، مشكلة اقتصادية - تؤشّر على وجود خلل في التنسيق التجاريّ- يتسبّب فيه بعض الفاعلين التجاريين بممارستهم الخارجة عن المعيارية المشرّعة بقانون. - تتمظهر النّدرَة في زمن الأزمات المجتمعية- شحّ الموادّ الأولية- غياب النظرة الاستشرافية.
2- السّوق	باعتباره حقلا اجتماعيا - يتمّ فيه تبادل مجموعة من القيم المتاح تداولها وفق نسق تنظيميّ محدّد بمعايير تنافسية مقنّنة- يخترق الفاعلون المناطق غير المراقبة في الحقل التجاريّ ويبدسطون هيمنتهم التي حصّنها من تعاضم نفوذهم الماليّ المعزّز بالنّفوذ السياسيّ.
3- المناورات	وتؤشّر إلى وجود حالة من اللامعيارية التجارية، وتتمظهر في: إرادة عدم الامتثال، عدم القدرة على التكيّف مع المعايير التجارية التي يكرّسها البناء الثقافيّ ومن خلفه المقابلة السياسية وذراعها التشريعيّ الذي يستعمل القانون كأداة لإدارة موارد الحقل التجاريّ.
5- تنفيذ العقوبة	وتؤشّر إلى كيفية ردع المخالفين للمعيارية التجارية السائدة وكيفية الحدّ من الاستجابات الإجرامية ذات العلاقة بالمضاربة غير المشروعة.

3/ الظاهر والخفيّ في التّشريع البديل لمكافحة المضاربة غير المشروعة

جدول رقم 04: - نمذجة الأنساق الظاهرة في شكل النّصّ

النّساق الظاهرة	النّمذجة
النّسق التنظيمي	• تكشف الممارسة السّوسيو- نسقية لمضمون البديل التشريعيّ أنّ أيّ تنظيم يخضع للتأويل وإعادة التأويل، وهو ما يتجلّى في نصّ المادة 02 أين عمد مُنجز النّصّ إلى إعادة إنتاج نفس التعريفات المنصوص عليها في نصّ المادة 172 من القانون السّابق مع تضمينه فصلا كاملا عن ردّة الفعل الاجتماعيّ التي تتراوح بين عقوبات أصليّة وأخرى تكميلية ليتمّ تصنيفها كجناية.
النّسق الاجتماعيّ والقيميّ	• يتضمّن النّسق العقابيّ جوهرًا قيميا-أخلاقيا لتبرير شرعية أفعاله القمعية التي توظّفها المقابلة السياسية كأداة لحفظ توازن النّسق التجاريّ السائد وديمومته.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• ما يلاحظ على البديل التشريعي، هو استمرار توظيف أدوات الإكراه الأكثر تشدداً وعلى رأسها عقوبة السجن المؤبد بالإضافة إلى أشكال القمع البيروقراطي.</li> </ul>	<u>النسق</u> <u>الوظيفي</u>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكشف طبيعة البناء القانوني عن حقيقة سوسولوجية مفادها: أن المقاوله المُسرّعة للبديل القانوني تؤكد على سرعة تنفيذ العقوبة لضمان عودة التوازن للحقل التجاري.</li> </ul>	<u>النسق</u> <u>العقابي</u>

#### 4/ الأنساق الخفية للنصّ وأبعادها

##### • النسق السياسي وأبعاده

لم تتردد العصب الوافدة إلى سدة الحكم عقب الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 عن استعمال نفس الأدوات التشريعية لإزاحة منائها من حلبة التغالب لتعيد رسم خارطة المصلح الجديدة، حيث شكّل المورد التجاريّ الأداة الرئيسة للإستقطاب أو الاستبعاد، بتوظيف أدوات مؤسّساتية تنتج -منطقيًا- فئة موالية للعصبة المهيمنة على القرار الإقتصاديّ.

##### • النسق الإستراتيجي وأبعاده

ويتعلّق بالموقع الذي تحتله المقاوله التجاريّة في الحقل السياسيّ والأدوات الماليّة المستعملة لاستقطاب الفاعلين فيه، وكيفية توظيفهم لاستمرار هيمنتها على الحقل التجاريّ. وتأسيسا على هذا المعطى، تمكّنت المقاوله التجاريّة -بأدائها الماليّة والبيروقراطية- من اختراق الهيئة التشريعية وامتلاك أدواتها لإعادة إنتاج الأنساق القانونية التي تضمن استمرار هيمنتها.

##### • النسق الاجتماعيّ- القيميّ وأبعاده

لقد شكّلت قيمة إمتلاك المال التجاريّ الأداة الرئيسة لتثبيت تراتبية المصالح في الحقل الاجتماعيّ التجاريّ الجزائريّ الذي كرّسه الإقتصاد الطّفيليّ في العقدين الماضيين، والذي أضحى بديلا لإقتصاد الرّبع "المبقرط" وتمكّنت معه الفئات التي أنتجها من تبوأ قمة الهرم الاجتماعيّ الذي منحت في ظلّه نفسها السّلطة الأخلاقية لتحديد أنماط السلوك المخالف لنسقتها الأخلاقيّة وتعريفها وتسميتها.

##### • النسق العقابيّ وأبعاده

ظلّ النسق العقابيّ وفيّا للمعادلة السيكلوجية المتضمّنة في رمزية ردعية العقوبة، وبذلك تمّ اختزال البديل العقابيّ في الإكراه الأشدّ إيلاما مقارنة بالنصّ الأصليّ دون أن يتلفت -منتج النصّ الجديد- إلى الزاهن المجتمعيّ بحاجياته وأهدافه المتحوّلة وقيمه الجديدة والتي نعدّها إيدانا لميلاد الإنسان التجاريّ الجديد.

## 7- نتائج الدراسة:

نخلص بالقول إلى أنه بعد عمليّتي التجزيء والتجريد النسقيين للنص القانوني المُجرّم للمضاربة غير المشروعة ووفقا لنمذجة تعكس الأبعاد الظاهرة والخفية وسياقات إعادة التشكيل التي تمّ من خلالها الكشف عن هويّة المقابلة التي شرّعت وأشرفت على تنفيذه، يمكننا إيجاز مخرجات الدراسة في الآتي:

- أولا: أفضت المعالجة المفهوميّة للظاهرة المدروسة عن إزاحة الكثير من التعريفات الساذجة واليقينيّات الزائفة التي اخترقت معجميّة سوسيوولوجيا الجريمة، ما حال وتحقيق الفهم الموضوعي لظاهرة المضاربة المجرّمة.

وقد أفضى النقاش الإستمولوجي إلى إعادة تشكيل مفاهيمي انبني على رؤية نسقيّة للظاهرة التي أخذت دلالاتها ومعانيها من السياقات والمؤسّسات التي أنتجتها.

- ثانيا: سمحت الإستراتيجيّة المنهجية ومتطلّباتها الإجرائية، وعلى رأسها أداة التحليل الدلاليّ وما استدعته من تقنيّات الولوج إلى الأنساق الخفية للنص القانوني والاشتغال عليها -نسقيًا-، بتطبيق طريقة الترميز الافتتاحي *Open Coding* من الكشف عن شبكة المصالح في الحقل التجاري الجزائري وهويّة العصب المتصارعة.

- ثالثا: وفّرت السوسيوولوجيا النسقيّة للباحث الأدوات النظريّة الضروية من قبيل: "البراديجم البارسونزي" الذي مكّن من الفهم النسقي للسيرورات المجتمعية وكشف الأهداف الخفية وإعادة تحديدها وتعريفها في البديل التشريعي بمضامينه الإستراتيجيّة البديلة التي تعكس البنية الفكرية للعصب الوافدة إلى سدة الحكم.

- رابعا: أظهرت مضامين البديل التشريعي المجرّم للمضاربة غير المشروعة حرص العصب الوافدة إلى سدة الحكم على "ترميم النسق التشريعي المأزوم دون تغيير بنائه" لارتباط مصالحها الفئويّة بالنسق التشريعي الأصلي، وبذلك تكون المقابلة التشريعية قد أوفت بالتزامها التقليدي في إعادة إنتاج نفس قواعد اللعبة التجارية.

- خامسا: جدّد البديل التشريعي شرعية مؤسّسات تطبيق العدالة العقابية بمنحها أدوارا وأدوات إضافية أكثر إيلاما وتضييقا على الموصومين بالمنحرفين عن النسق التجاري السائد.

- سادسا: حرص منتج النص على الغلق النسقي عند توظيفه معجميّة الفعل التجاري المجرّم دون أن يلتفت إلى مختلف الديناميكيات الاجتماعية التي تستدعي الأخذ بها عند كلّ إعادة تعريف أو تسمية للفعل التجاري المجرّم.

## 8- الخلاصة:

أفضت الممارسة السوسيو نسقية-النقدية للنص القانوني المتعلق بمكافحة المضاربة المجرمة إلى الكشف عن الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والمصلحية لمنهج البديل التشريعي الذي أعاد إنتاج نفس قواعد اللعبة التجارية بتوظيف المعيار العقابي القمعي.

لقد كرّست المقابلة السياسية، باعتبارها المحتكرة لسلطتي القرار التشريعي والتنفيذي، هيمنة العصب التجاري التقليدي التي شكّلت إحدى الظواهر المرضية لتطبيقات إقتصاد الرّبع حيث وظّفت كلّ الأدوات المؤسسية وأجهزتها البيروقراطية لأجل تعظيم مكتسباتها المادية وديمومة أدواتها السلطوية، ومن ثمّ، مناوئة كلّ فعل تغييري قد يسعى إلى إعادة تشكيل النسق التجاري الذي يرتبط وجوديًا بمكونات النسق السياسي الذي تمّ إرساؤه ومأسسته منذ إستعادة السيادة الوطنية.





## الهوامش:

- 1/Paul Pascon, 30 Ans De Sociologie Du Maroc "Textes Anciens Et Inedit" Maroc: Bulletin Economique Et Social Du Maroc ,1986, N<sup>o</sup>db, Pp155-156.
- 2/Georges Balandier, Sociologie Des Mutations, Ed. Paris: Anthropos,1990.
- 3/ نيكلاس لومان، مدخل إلى نظرية الأنساق، بغداد، منشورات الجمل، 2010، ص3.
- 4/Heward Becker, Etudes De La Sociologie De La Deviance A.M.Paris:A Mmetalie,1985.
- 5/ سموك عليّ، إشكالية التّاريخ للفعل العنيف في المجتمع الجزائري في أركيولوجيا المخيال والممارسات، مجلّة "نقد وتنوير"، العدد رقم (12)، 2022، ص02، تاريخ الاطلاع: 2022/10/16، <https://tanwair.com>
- 6/ الشّروق أونلاين: ثورة الزّيت والسّكر الشّارة التي أطفأت الرّبيع العربيّ في الجزائر، تاريخ التّصفّح: 2023/4/23، <https://www.echaoukonline.com>
- 7/ أحمد أميمة، احتجاجات الجزائر وأثر التّدابير الحكوميّة، الجزيرة نت، تاريخ التّصفّح: 2023/4/؟، <https://www.aljazera.net/>
- 8/ حنان ولهي وسعدي وحيدة، التّنظيمات: تحليل نسقيّ، الجزائر، المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد رقم (04)، 2018، ص444، تاريخ التّصفّح: 2022/10/16، <https://www.asjp.cerict.dz>
- 9/ سموك عليّ، محاضرات قدّمت لطلبة السنّة الأولى ماستر علم الاجتماع: الانحراف والجريمة، جامعة باجي مختار عنّابة، الجزائر 2021/2022، (لم تنشر).
- 10/ بزاز عبد الكريم، علم اجتماع ببيير بورديو، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2006/2007، ص56، (لم تنشر).
- 11/ ببيير بورديو وجون كلود باسرون، إعادة الإنتاج في سبيل نظريّة عامّة لنسق التّعليم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007، صص88-89.
- 12/ أحجيج حسن وجمال فزّة، البحث الكيفي في العلوم الاجتماعيّة: نظريّات وتطبيقات، فضاء آدم، المغرب، 2019، ص186.
- 13/ سموك عليّ، مرجع سابق،
- 14/ حنان ولهي ووحيدة سعدي، مرجع سابق، ص444.
- 15/ أحجيج حسن وجمال فزّة، مرجع سابق، ص168.
- 16/ المرجع نفسه، ص168.
- 17/ المرجع نفسه، ص168.

- 18/ المرجع نفسه، ص168.
- 19/ سموك عليّ، محاضرات في الأنثروبولوجيا الجنائية، قدّمت لطلبة السنة الثانية ماستر علم الاجتماع: الانحراف والجريمة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2023/2022، (لم تنشر).
- 20/ المرجع نفسه.
- 21/ المرجع نفسه.
- 22/ نيكلاس لومان، مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة: يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل، بغداد، 2010، ص30.
- 23/ المرجع نفسه، صص30-33.
- 24/ جاك هارمان، خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، ترجمة: العياشي عنصر، دار المسيرة، عمان، 2010، ص93.
- 25/ سعيدوني ناصر الدين، الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص14.
- 26/ موساوي مجدوب، محاضرات في تاريخ الجزائر، قدّمت لطلبة السنة الثانية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2022/2021، ص21.
- 27/ قبائلي هواري، العملة الجزائرية وأواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر، مجلة "العصور"، العدد رقم (12-13-14-15)، 2009/2008، ص44، تاريخ التّصّحّح: 2023/2/4، <https://www.asjp.cerict.dz>
- 28/ عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص72.
- 29/ عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص56، (لم تنشر).
- 30/ عشراتي سليمان، الشخصية الجزائرية: الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص70.
- 31/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم: 15/21 المؤرخ في: 2021/12/29، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، العدد رقم (99)، 2021.
- 32/ سعادة عبد الكريم، مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة في ظلّ التشريع الجزائري، مجلة "الحقوق والحريات"، العدد رقم (01)، 2022، ص139، تاريخ التّصّحّح: 2022/10/30، <https://www.asjp.cerict.dz>

33/ ثابت دنيا زاد، جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري، مجلة "الحقوق والعلوم الإنسانية"، العدد رقم (02)، 2022، ص 69، تاريخ التّصفّح: 2022/11/13،

<https://www.asjp.cerict.dz>

34/ سموك عليّ، محاضرات في الأنتربولوجيا الجنائيّة، مرجع سابق.

35/ المرجع نفسه.

36/ الجريدة الرّسميّة للجمهورية الجزائرية.

37/ المرجع نفسه،